

جمهورية أفريقيا الوسطى: لم تعد في طي النسيان؟

توبي لانزير وأماندا ويلر

يستضيف المجتمع الدولي على الأهمية الإستراتيجية لجمهورية إفريقيا الوسطى في أزمة دارفور. فهل يدوم الاهتمام الحالي طويلاً بما فيه الكفاية لمساعدة شعب جمهورية إفريقيا الوسطى فيما بعد حدود المستقبل القريب؟

الرئيسية في منطقة فاكاجا القريبة من دارفور، أن ٧٠٪ من المنازل تم حرقها وأن المكان خلي من سكانه. يعاني مليون شخص من الصراع والفوضى. وهناك حاجة ملحة أن تقوم هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوفير الغذاء والماء والكساء والبذور والأدوات والمأوى والخدمات الصحية والتعليمية.

ولن تحل المشاكل الناجمة عن عقود من إهمال التنمية في غضون بضعة أشهر. الأزمة التي تتكشف في جمهورية إفريقيا الوسطى ليست نتيجة العصيان وقطع الطرق فحسب ولكن من الفقر المزمن والتخلف. جمهورية إفريقيا الوسطى هي الدولة السابعة من أقل البلدان نمواً. أكثر من نصف السكان لا يحصلون على مياه نظيفة. أكثر من ثلث الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. العمر المتوقع هو ٤٢ عاماً فقط. ويعيش ٧٣٪ من السكان بأقل من دولار واحد يومياً. ومؤشرات ومفاتيح الأمهات والأطفال تحت سن خمس سنوات، الذين يعانون بالفعل من الفقر الشديد، في انخفاض مستمر. وتزيد المسافات الشاسعة من مقرات الوكالات تقديم الدعم الإنساني والتنسيق وجمع البيانات تعقيداً. ويعرقل سوء الأحوال الجوية وانعدام الطرق الوصول إلى أجزاء كثيرة من البلد خلال الأشهر الستة الأولى من السنة.

وسيكون التحدي الحقيقي للمتخصصين في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية الذين يعملون في البلاد هو الاستفادة من الدعم الذي تتمتع به حالياً وإقامة المشاريع والشراكات التي تستمر حتى بعد انحسار الأضواء عنها. وسيكون العمل مع حكومة إفريقيا الوسطى، التي عليها أن تستمر في إرادتها الحالية لتحسين مصير سكانها، أمراً جوهرياً. رغم أنه أمر طيب أن جمهورية إفريقيا الوسطى لم تعد أزمة منسية، ينبغي أن يكون الهدف من ذلك أنه في غضون سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر لن يكون هناك أزمة على الإطلاق.

توبي لانزير (lanzer@un.org) هو منسق الشؤون

الإنسانية للأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى،

واماندا ويلر (amanda.weyler@undp.org)،

المساعد الخاص لمنسق الشؤون الإنسانية.

١ .EGUA/db900SID/NSF/RWB/reliefweb.int/www

DocumentOpen/6YPS53

المدينة إلا مع مرافقين مسلحين. ومع قلة عدد الناس الذين قد يروون قصة جمهورية إفريقيا الوسطى للمقرات والعواصم حول العالم، كان تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية نادراً. ولأنها كانت إما غير معروفة أو تبدو أنها لا توجد بها مصلحة إستراتيجية للجهات المانحة، منع أطراف فاعلة جديدة من المجيء إلى البلد، مما خلق حلقة مفرغة من الغفلة عنها.

لكن الوضع تغير جذرياً في عام ٢٠٠٦. مازق الدبلوماسية مع السودان في شأن الصراع في دارفور، واحتلال عدة مدن في الشمال الشرقي من جمهورية إفريقيا الوسطى من قبل جماعات المعارضة المسلحة، فتحت أعين كثيرة على الدور الذي تستطيع الجمهورية أن تلعبه في أزمة كبير تدور أحداثها في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٦ تدهورت البيئة الأمنية تدهوراً مطرداً وخاصة في الشمال الشرقي والشمال الغربي. ويقدر أن حوالي ٢٨٢,٠٠٠ ألفاً اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب انعدام الأمن. وظل ٢١٢,٠٠٠ نازحاً داخل حدود جمهورية إفريقيا الوسطى. وفر آخرون إلى تشاد والكاميرون وحتى دارفور. وأسهمت المخاوف من أن العنف في جمهورية إفريقيا الوسطى قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار المنطقة الهشة أصلاً إلى حد كبير في زيادة الاهتمام الدولي بها في الأشهر الأخيرة. كذلك، يمكن استخدام جمهورية إفريقيا الوسطى إذا كانت خارجة على القانون كنقطة انطلاق لأنشطة المتمردين في تشاد ودارفور، مما يجعل احتمالات وقف إطلاق النار أو اتفاقات الصلح في هذين البلدين أكثر بعداً. وكاستجابة لهذا النمط من التفكير، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى لحماية المدنيين المحاصرين في امتداد النزاع في دارفور. والخلاصة أن العالم قد انتبه إلى عنصر أساسي من عناصر الأهمية الإستراتيجية لجمهورية إفريقيا الوسطى.

وتزامن مع هذا الإدراك فهم أفضل للاحتياجات الإنسانية لسكان جمهورية إفريقيا الوسطى. لقد تم إحراق مئات القرى ويختبئ الآلاف من الناس في الأدغال من شدة الخوف من العودة إلى منازلهم. وفي مارس ٢٠٠٧، اكتشف فريق الأمم المتحدة الذي زار بيراو، المدينة

في عام ٢٠٠٤، عندما كان جان برتران أريستيد في حاجة إلى اللجوء بعد أن طرد من هايتي، اختار الذهاب إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. ولسنوات عدة، كانت جمهورية إفريقيا الوسطى التي تحدها اليابسة من كل الجهات المكان المثالي للهاربين. ومع اندساسها بين تشاد والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو والكاميرون، كانت هذه الدولة ذات الكثافة السكانية المنخفضة، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر بقليل من أربعة ملايين نسمة لكن مساحتها أكبر من مساحة فرنسا، مهمشة بسبب جيرانها ومطالباتهم الكثيرة تحت مسمى المصلحة الإستراتيجية. أما التاريخ الحديث لجمهورية إفريقيا الوسطى، والذي صاغه حاكمها الإمبراطور المعروف عنه الإسراف والذي كان الغرب يتغاضي عنه، يبدو أنه قد ترك مرارة في حلق المجتمع الدولي. ولم تكن الجهات المانحة والمنظمات الدولية ترغب في استثمار الأموال والجهود في بلد كان وقع فيه إحدى عشر تمرداً أو محاولة انقلاب في العقد الماضي.

اليوم يبدو الوضع مختلفاً. بدأت جمهورية إفريقيا الوسطى في الظهور على ساحة وسائل الإعلام الدولية. وأضفى الرئيس فرانسوا بوزيز، وهو جنرال سابق استولى على السلطة في عام ٢٠٠٣، الشرعية على حكمه من خلال الانتخابات. وهناك حديث يدور حول نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام على طول حدود تلك الجمهورية مع منطقة دارفور في السودان ولذا تتدفق المنظمات غير الحكومية الدولية على العاصمة بانجي لبعثات التقييم. وهذا التطور المفاجئ نسبياً للأحداث يثير التساؤلات. لماذا نسي العالم جمهورية إفريقيا الوسطى لفترة طويلة؟ ما الذي تبدل؟ وربما كان الأهم من ذلك، ما الذي يمكن أن تفعله الأطراف الفاعلة العاملة في المجال الإنساني والتنمية لتحويل الاهتمام الذي تتمتع به جمهورية إفريقيا الوسطى في الوقت الحالي إلى تحسن ملموس لشعبها؟

حتى عام ٢٠٠٦ كان الوجود الدولي في جمهورية إفريقيا الوسطى محدوداً للغاية. خمس منظمات دولية غير حكومية فحسب كانت تعمل خارج العاصمة، وتمركزت مختلف وكالات الأمم المتحدة في هذا البلد إلى حد كبير في بانجي، ولم تكن تتحرك خارج